المواطنة الطائفية

العراق من حلم المواطنة إلى "المواطنة الطائفيّة"



عبد المنعم شيحة باحث تونسي

مؤمنهن بالحدود Mominoun Without Zorders للدراســـات والأبحـــــاث www.mominoun.com

المواطنة الطائفيّة(1) العراق من حلم المواطنة إلى «المواطنة الطائفيّة»

1 نشرت هذه الدراسة في: «الطائفية»، إشراف وتنسيق بسام الجمل وأنس الطريقي، سلسلة ملفات بحثية، قسم الدراسات الدينية، منشورات مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث..



الملخص:

يُسائل هذا البحث إشكالاً مصيرياً في بعض المجتمعات العربيّة الإسلاميّة المتحوّلة بفعل السياسة والتاريخ منذ بدايات القرن الحادي والعشرين استناداً إلى المتغيّرات الجيوسياسيّة التي ألمّت بهذه الأقطار وأثّرت في بناها السياسيّة والاجتماعيّة. والإشكال المدروس هو إشكال الطائفيّة التي نهضت بدور رئيس في هذه المتغيّرات، ومازالت تسعى إلى مأسسة آليات عملها في ظلّ فوضى إقليميّة خلاّقة تساعد على تثبيت اليات الطائفيّة ونشرها.

ويعتبر باحثو العلوم السياسيّة أنّ مفهوم الطائفية أحد أبرز مؤشرات عدم الاستقرار في الدول، لذلك وجب الاهتمام بدراسة ذلك المفهوم ودلالاته وأثره في استقرار المجتمعات ودراسة المفاهيم المرتبطة به مثل الإثنية والمواطنة، فممّا لا شك فيه أنّ التعامل الخاطئ من قبل الدول مع الطائفية يجلب ويلات كثيرة للمجتمع، لا سيما إذا أحسّت طائفة ما بتهميش الدولة لها أو اضطهاد بقيّة الطوائف لها (النموذج اللبناني).

وقد اخترنا أن تكون «المواطنة الطائفية»، أو الثوب المعاصر للطائفية، موضوع بحثنا لما لمسناه من سعي لاعبين كثر في منطقة الشرق الأوسط إلى إلباس الطائفية - التي عانت منها شعوب المنطقة- لباساً جديداً أو تقديمها في هيئة «حديثة» هي أقرب في ظاهرها إلى روح القوانين الإنسانية وضوابط الأحوال الشخصية، مُعتمدين في ذلك ربطها بمفهوم المواطن على النحو الذي عُرفت به في التشريعات الغربية

لذلك يقوم عملنا على البحث في «المواطنة الطائفية» وعن مدى مشروعية الربط بين المواطنة بإرثها الإنساني الديمقراطي والطائفية بما تختزنه من انغلاق وأحادية فاحصين بعض أشكال هذا الربط المبتسر والغايات منه. وقد اخترنا أن يكون بحثنا من خلال نموذج نراه جديراً بالدراسة هو الدولة العراقية، مقصدنا من ذلك تدقيق مفهوم «المواطنة الطائفية» والنظر في بعض تجلّياته انطلاقاً من مسألتين متداخلتين وهما: مأسسة الطائفية وضبط القوانين والتشريعات، الذي وطّد أركانها هذا النمط من الممارسة السياسية الميدانية بالعراق من جهة، ومن جهة أخرى نقف على أهم المخاطر والصعوبات التي قد تنجر عن هذه المواطنة الطائفية مثل خطر انكسار سلطة الدولة وانطفاء جذوة سيطرتها على أقاليمها ومدنها وحدودها، وصولاً إلى خطر الانقسام الذي صار يهدد العراق مع تعالى الأصوات التي تنادي بتقسيم العراق إلى فيدر اليات تتمتّع بالحكم الذاتي ل تصبح بوادر رياح التقسيم في بلاد الرافدين نذير شؤم، وبداية لرسم خرائط سياسية جديدة في المنطقة.



تهيد:

يناقش هذا البحث قضية مصيرية في بعض المجتمعات العربية الإسلامية المتحوّلة بفعل السياسة والتاريخ منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، استناداً إلى المتغيّرات الجيوسياسيّة التي ألمّت بهذه الأقطار وأثرت في بناها السياسيّة والاجتماعيّة. والقضيّة المقصودة بالدرس هي الطائفيّة التي قامت بدور رئيس في هذه المتغيّرات ومازالت تجتهد في مأسسة آليات عملها في ظلّ فوضى إقليميّة خلاّقة يسهل معها نشر أدواتها وتثبيتها. ويحتلّ مفهوم الطائفية مكانة بارزة في مباحث العلوم السياسية عامة وبين محلّلي النظم السياسية المتنوّعة بوجه خاص باعتباره أحد أبرز مؤشرات عدم الاستقرار في الدول. لذلك وجب الاهتمام بدراسة ذلك المفهوم ودلالاته وأثره في استقرار المجتمعات ودراسة المفاهيم المرتبطة به مثل الإثنية والمواطنة، فممّا لا شك فيه أنّ التعامل الخاطئ من قبل الدول مع الطائفية يجلب ويلات كثيرة للمجتمع، لا سيما إذا أحسّت طائفة ما بالتهميش من قبل الدولة أو الظلم من بقيّة الطوائف.

وقد اخترنا أن تكون «المواطنة الطائفيّة»، أو الهيئة الجديدة للطائفيّة موضوع بحثنا لما لمسناه من سعي لاعبين كثر في منطقة الشرق الأوسط إلى إلباس الطائفيّة - التي عانت منها شعوب المنطقة لباساً جديداً أو تقديمها وفق هيئة «حديثة» أقرب في ظاهر ها إلى روح القوانين الإنسانيّة وضوابط الأحوال الشخصيّة معتمدين في ذلك ربطها بمفهوم المواطنة كما عُرف في التشريعات الغربيّة?

لذلك نتساءل عن مفهوم «المواطنة الطائفية» وعن مشروعية الربط بين المواطنة بإرثها الإنساني الديمقراطي والطائفية بما تختزنه من انغلاق وأحادية، ونبحث في بعض أشكال هذا الربط المبتسر والغايات منه. وقد اخترنا أن يكون بحثنا من خلال نموذج تطبيقي، هو الدولة العراقية، نراه قميناً بالدراسة لأسباب عديدة منها أنّ العراق بعد مرور سنوات طويلة على سقوط نظام صدّام حسين مازال يعيش في دائرة العنف وعدم الاستقرار، ومازالت الصراعات السنية الشيعية الكردية في أوج استعارها، وكلّما أخمدت نار الفتنة الطائفية في مكان اشتعلت في أماكن أخرى، وهو ما صار يهدد سلامة الدولة واستمرارها. زد على ذلك فشل النخبة السياسية الحاكمة في تطوير نظام حكم شامل للجميع وعجز حكّام المنطقة الخضراء والبرلمان العراقي عن إيجاد التوليفة السياسية القادرة على الالتقاء والاتفاق، لا سيما بعد تفجّر ثورات ما يعرف بالربيع العربي في بلدان الجوار (سوريا - مصر...).

4

-

¹⁻ من أشهر الأمثلة التي يمكن ذكرها دليلاً على ضرورة الانتباه إلى التعامل الخاطئ مع الطائفيّة النموذج اللبناني، فقد دخلت لبنان في أتون الحرب الأهلية بسبب الطائفية والتعامل الخاطئ معها.

²⁻ لا سيما تلك التشريعات التي بلورتها مجلة الأحوال الشخصيّة في الأمم المتّحدة استناداً إلى ما تمّ إقراره منذ إعلان استقلال الولايات المتحدة في عام 1786، والمبادئ التي أتت بها الثورة الفرنسية في عام 1789 لأنّهما كانا نقطة تحول تاريخية في مفهوم المواطنة.



ولا غرابة في ذلك، فعراق ما بعد حزب البعث قام ـ وما يزال ـ على تقسيم طائفيّ غير معلن، 3 تمّ تشجيعه عند تقاسم السلطة وفي الانتخابات البرلمانيّة، ولم يحاول القائمون على بناء الدولة الحديثة تجاوز الطائفيّة وانقساماتها بل جعلوها المستحكمة في ممارساتهم السياسيّة وأوجدوا لها القوانين التي «تشرّع» قبولها والرضوخ لمعاييرها.

لكلّ هذا تضمن لنا در اسة النموذج العراقيّ تدقيق مفهوم «المواطنة الطائفيّة» - موضوع الدر اسة - وهو المفهوم الذي تُثبت كثير من الدر اسات الراهنة 4 أنّه بصدد تعويض مفهوم المواطنة في العراق، باعتباره المفهوم الذي تقوم عليه الدول عادة ويضمن للفرد في مجتمعه عضويّة كاملة أساسها المساواة أمام القوانين في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بين الأفراد من جهة الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري أو العقدي أو غير ذلك من السمات والمواقف والاختيارات. فكيف ذلك؟

العراق من حلم المواطنة إلى المواطنة الطائفيّة:

تأسست الجمهورية العراقية على إثر تحرّك عسكريّ ميدانيّ من حركة تموز 1958، أطاح بالمملكة العراقية وأسقط الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق. وقد تمّ إعلان قيام الجمهورية العراقية وانتهاء حقبة العهد الملكي من خلال البيان الأول للحركة الذي أذاعه عبد السلام عارف من دار الإذاعة بعد نجاحه في قلب نظام الحكم عن طريق السيطرة على القيادة العامة للجيش ودار الإذاعة وما يُعرف بمجمع بدّالة الهاتف المركزي. وقد اعتمد في ذلك على قطاعات اللواء العشرين الذي كان تحت إمرته، ومُساندة زملائه أعضاء تنظيم الضباط الوطنيين أو الضباط الأحرار في صباح يوم الإثنين 14 تموز 1958. وبذلك نتبنى جمهوريّة العراق قانونيّاً مفهوم المواطنة، وهو من المفاهيم الأصول التي تقوم عليها الجمهوريات، ومن خلاله يقنّن رسميّاً علاقة الفرد بوطنه وبالمجموعة التي يعيش معها، وذلك في دستور البلاد وضمن قوانين الدولة المنظّمة للعلاقات بين الأفراد. فالمواطن العراقيّ الذي ينتمي إلى هذا العقد الاجتماعي الجديد سيتخلى ضرورة عن الولاءات العشائريّة والقبليّة والعصبيات المذهبيّة التي كان يحيا ضمن دائرة حمايتها سيتخلى ضرورة عن الولاءات العشائريّة والقبليّة والعصبيات المذهبيّة التي كان يحيا ضمن دائرة حمايتها

.

³⁻ لا ننفي أنّ لهذا التقسيم الطائفي جذوراً ضاربة في القدم طبعاً، وهو يعود إلى تاريخ انتقال عليّ بن أبي طالب من المدينة إلى الكوفة ثمّ دفنه بعد قتله غيلة في كربلاء ودفن الحسين في النجف وانتقال هذه المناطق إلى مزارات مقدّسة لمن تشيّع لآل البيت.

⁴⁻ انظر مثلاً دراسات مركز الدراسات الدولية والإقليمية كليّة الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي الصادرة بعد سنة 2003



ليدخل طواعية ضمن دائرة علاقات جديدة تنظّم العلاقة بين المواطنين والدولة ويكفل فيها الدستور حقوق «المواطنة» ومسؤولياتها. 5

1 ـ المواطنة وحلم المواطنة في العراق:

أ. قراءة في المفهوم:

المواطنة في مفهومها العام هي انتماء الإنسان إلى دولة يستقرّ فيها بشكل ثابت ويحمل جنسيتها، ويكون مشاركاً في حكمها بشكل من الأشكال، ويخضع ضرورة إلى القوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوٍ مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها. ومن هذه الحقوق يمكن أن نذكر:

- الحقوق المدنية: وهي حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب أو المعاملات القاسية أو اللا إنسانية أو إهانته، وعدم استغلاله طبياً أو علمياً دون رضاه، وكذلك عدم استرقاقه، والاعتراف بحريته طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين. إضافة إلى حق كلّ مواطن في الأمان على شخصه وعدم اعتقاله أو توقيفه تعسفياً، وحقه في الملكية الخاصة، وحقه في حرية التنقّل وحرية اختيار مكان إقامته داخل حدود دولته ومغادرتها والعودة إليها وقتما يشاء. وحقه في المساواة أمام القانون وحقه في أن يُعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل في خصوصيته أو في شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته وعدم تعرّضه لأيّ حملات غير قانونية تمسّ شرفه أو سمعته. وحق كل مواطن في حماية القانون له، وحقه في حريّة الفكر والضمير والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير عنها وفق ما يكفله له النظام والقانون.

- الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق في حق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشح لها، وحق كل مواطن في عضوية الأحزاب والنشاط في المجتمع المدنيّ وتنظيم الحركات والجمعيات المدنيّة ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات.

⁵⁻ انظر الدستور العراقي المؤقت (1958): المادة (3) يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوط، ن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

المادة (9) المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

المادة (10) حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون.

المادة (11) الحرية الشخصية وحرمة المنازل مصونتان ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسب ما تقتضيه السلامة العامة وينظم ذلك بقانون.

المادة (12) حرية الأديان مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها على ألا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الأداب العامة.

المادة (13) الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا للمنفعة العامة، مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون.



- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساساً في حق كلّ مواطن في العمل ضمن ظروف منصفة، والحرية النقابية في تكوين النقابات والانضمام إليها، والحق في الإضراب. وتتمثل الحقوق الاجتماعية في حقّ كلّ مواطن في حدّ أدنى من الرفاهيّة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الحماية والحقّ في الرعاية الصحية والحقّ في الغذاء الكافي والحق في التأمين الاجتماعي والحقّ في المسكن والحقّ في المساعدة والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة والحق في الخدمات كافّة لكل مواطن، وتتمثل الحقوق الثقافية في حق كلّ مواطن في التعليم والثقافة.

أمّا الواجبات فمن مُقتضياتها التزام المواطن بجملة من الضوابط منها:

- الولاء للوطن والانتماء إليه.
- تحمّل الواجبات المالية عن طريق دفع الضرائب والرسوم عند الطلب، والخدمة العسكرية ونحوها، واحترام الدستور والنظام العام، والحفاظ على الممتلكات العامة، وعدم خيانة الوطن، والتصدي للشائعات المغرضة، والتكاتف مع أفراد المجتمع لحماية الوطن.
 - المشاركة في الحياة العامة وفي الأنشطة السياسية والاجتماعية.
 - قبول جميع المواطنين على أساس المواطنة فقط مهما كانت عقائدهم ودينهم.

ومن الواجبات الملقاة على عاتق الدولة يمكن أن نذكر:

- حماية حقوق الوطن والمواطن وحريته وكرامته وإنسانيته وحياته.
- السعي الجاد لتوفير الأمن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والصحي، والثقافي، والتعليمي، والقانوني، والقضائي.
 - المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص.
- توزيع الثروات توزيعاً عادلاً حسب الدستور والقوانين العادلة والسعي الجاد إلى حمايتها لتحقيق حياة كريمة لكل مواطن.

إنّ هذه الخصائص التي تؤسّس لمفهوم المواطنة في مجتمع ما يترتّب عليها - نظريّاً على الأقل- جملة من المقوّمات التي ينبغي أن تكرّسها دولة المواطنة هي:



- تعزيز المواطنة مفهوماً وسلوكاً من أجل بناء مجتمع ديمقر اطيّ، وذلك اعتماداً على مشاركة الشعب في الممار سات السياسيّة والفعاليات الاجتماعيّة.
- تنمية الحسّ الوطني وذلك من خلال وسائل الإعلام الرسمية والمستقلة ومؤسسات المجتمع المدني عن طريق البرامج التثقيفية التي تساهم في رفع الوعي الوطني للمواطن.
- تعزيز الوعي السياسي لأفراد المجتمع بنشر الوعي السياسي الذي يكفل تعلَّم صناعة القرار والمشاركة العملية في رسم المستقبل السياسي والاقتصادي للدولة.
- التداول السلمي على السلطة وفصل السلطات الثلاث عن بعضها بعضاً، وضمان ممارسة الأفراد والجماعات لحقوقهم السياسية من خلال المشاركة السياسية في صناعة القرار.
 - تكريس ثقافة التسامح وعدم اللجوء إلى العنف من أهمّ القيم التي تسعى الدولة لنشرها.
- ثقافة حقوق الإنسان تعتبر من أهم مقومات بناء مجتمع ديمقراطي متوازن لضمان حق المواطن في وطنه.
- المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز دورها في المجتمع، إذ تُعتبر مشاركة المرأة في توجيه الرأي العام وصناعة القرار أسلوباً حضارياً وطريقة مثلى لإحداث تغيرات جذرية وجوهرية على شكل النظام السياسي الجديد الذي اقتصر على مشاركة الرجل في الحياة السياسية دون المرأة.
- كفالة الحريات العامة وحماية الأفراد وهم يمارسون حقوقهم وحرياتهم ويتمتّعون بها، فهامش الديمقر اطية يتسع في الأنظمة الوطنية التي تؤمن بالمواطنة معياراً لكفالة الحريات لأبناء شعبها.
- الثقافة الانتخابية: الانتخابات لها تأثير مباشر في إرساء مبادئ العدالة والمساواة وتأكيد عامل الانتماء للوطن، ونشر الثقافة الانتخابية بين أفراد المجتمع يساعد في رفع مستوى الوعي السياسي وغرس الشعور بالمسؤولية لكي تتسنى المشاركة في صناعة القرار. ولا شكّ في أنّ هذه الثقافة تعزّز القيم الوطنية والديمقر اطية التي تؤمن بالعدالة والمساواة.
- التوزيع العادل للثروة الوطنية، فكلما تمّ توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل ومنصف بين عموم أبناء الشعب والمناطق من حيث التنمية والخدمات والرفاه الاقتصادي والاجتماعي أصبحت الديمقر اطية مُمكنة لبناء المجتمع، والتوزيع للثروة يكون على أساس المواطنة دون أي تمييز طائفي أو عرقي.



ب ـ حلم المواطنة في العراق:

ما من شكّ في أنّ قيم المواطنة المذكورة آنفاً تدعم الشعور الوطنيّ للفرد وتزيد من ولائه لوطنه والاستماتة في الذود عنه، لكنّ ما عاشه المواطن العراقيّ منذ تأسّس الجمهوريّة العراقيّة (1958) مروراً بأزمة الصراع على الحكم بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي في ستينات القرن الماضي وصولاً إلى استلام صدّام حسين للسلطة في العراق (1971) لم يؤدّ إلى ترسيخ مفهوم المواطنة، فحزب البعث صار هو حزب الدولة الوحيد وهو المهيمن على مفاصلها ومكامن القوّة فيها. لذلك صارت «المواطنة الحزبيّة» هي ملاذ المواطن الوحيد فإذا شاء الفرد أن تكون له حقوق وأن يحقق مكاسب اجتماعيّة أو اقتصاديّة أو سياسيّة مرّ أوّلاً بغطاء حزب البعث وانتمى إليه، فلا حقّ له في وطنه دون إذن الحزب ودون تزكية منه، ويكفي أن نذكر أنّ المنتسبين لحزب البعث قبل سقوطه في 2003 بلغوا حوالي أحد عشر مليوناً ينقسمون بين عضو مرشّح، ونصير متقدّم، ونصير، ومؤيّد. ولعلّ المميّز في مستوى الممارسة السياسيّة لحزب البعث أنّه عضو مرشّح، ونصير متقدّم، ونصير، ومؤيّد. ولعلّ المميّز في مستوى الطاهر، ولكنّه كان يمارسها في مستوى الباطن ولا يستطيع منها فكاكاً. فهل كان مُمكناً للمواطنة بقيمها ومبادئها أن تزدهر في عراق ما بعد حزب البعث؟

2 ـ الطائفيّة في العراق:

لكي نفهم إن كان مُمكناً للمواطنة أن تزدهر في العراق بعد 2003 ينبغي أن ننظر إلى العراق نظرة واقعيّة تجانب المثاليات، فهذه الدولة قامت على تنوّع في الطوائف وتاريخ طويل من الطائفيّة، واستندت في تكوّنها إلى تجميع - قسريّ أو اختياريّ- لهذه الطوائف المتنوّعة والمتناحرة التي ينام أغلبها على حقد دفين متبادل، ورغبة في الثأر لا تنطفئ، فكيف يمكن الخوض في ذلك؟

أ. في تعريف الطائفة: يُدرس مفهوم الطائفية ضمن مفاهيم علم الاجتماع عامة و علم الاجتماع السياسي خاصة. والطائفة (ج. طوائف وطائفات) كما وردت في معاجم اللغة (لسان العرب/ المعجم الوسيط...) هي: الجزء من الشيء وهي الجماعة والفِرْقَة. ويقصد بالطائفة أيضاً الجماعة الدينيّة التي تنسلخ عن الاتّجاه الدينيّ السائد، أو مجموعة من الناس تمتلك فلسفة واحدة وقيادة واحدة.

http://www.abdulkhaliqhussein.nl/index.php?news=427

_

⁶⁻ أشار الدكتور جواد هاشم في كتابه (مذكرات وزير في عهد البكر وصدام) إلى الكثير من الممارسات الطائفية في قيادة حزب البعث، فقال إنه كان يعتقد: "أنّ من آمن بعقيدة حزب البعث، التي من أول مبادئها محاربة العشائرية والطائفية، لا يمكن أن ينجرف في دوامة التيارات العرقية والتحزبات المذهبية...، وأنه لا وجود لأية ممارسة طائفية في العراق، سرية كانت أم علنية". ويستنتج قائلاً: "كم كنت مخطئاً. فالتحزب الإقليمي كان ولم يزل قائماً، ولم تكن مبادئ الحزب إلا مجرد كلمات مسطّرة في منهاجه من دون أن تترجّم إلى واقع، ومن دون أن تطبّق أو تنقّذ من قريب أو بعيد. فالنعرة الطائفية موجودة، متخفيّة أحياناً وجلية أحياناً أخرى، تنمو وتتر عرع متسترة بمختلف البراقع والأساليب، لتأخذ مجراها في الحياة العملية."

انظر: عبد الخالق حسين، الموقع الالكتروني:



أمّا الطائفيّة فيُقصد بها أساساً التعصّب للطائفة الواحدة ومحاباتها على حساب بقيّة الطوائف، وقد يُحيل مفهوم الطائفيّة كذلك إلى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية من الأفراد والمجموعات التي قد يتكون منها مجتمع ما.7

ويعتبر علماء الاجتماع الغربيون كلّ جماعة مُختلفة بمنزلة جماعة طائفية سواء أكانت جماعة دينية أم إثنيّة أم لغوية، أو حتى جماعة تمتاز بنمط عيش مخصوص مثل البدو والغجر. ويضيف بعضهم ضرورة ارتباط أعضاء هذه الجماعات بمشاعر إنسانيّة تزيد من اللحمة بينهم متجاوزين بذلك التعريف الكلاسيكيّ لعلم الاجتماع باعتبارها وحدة بنيوية تنظيمية ثقافية واجتماعية.8

ولا مناص لنا من الاعتراف بأنّ الطائفيّة قد بدأت تستقلّ بتعريف خاصّ بها يتجاوز مفهوم الطائفة منذ بدأت مناداة من ينتمون إلى النزعات الطائفيّة بالانشقاق لصالح مذهب دينيّ (هو الطائفة) وتغليب اختياراته والانفصال عن التيّار الديني الأصلي لاختلافات حول طبيعة المعتقد أو كيفيات ممارسته أو فهمه.

ويعتبر عالم الاجتماع الأمريكي بيتر برقر (Peter L. Berger) أنّ ظهور الطوائف يبدأ حال معالجة الدين الأصلي قضايا ومشكلات مُختلفة من وجهة نظره لتعبّر الطوائف عن رفضها لتلك التصورات ومن هنا تنشأ الاختلافات والصراعات. وتتجلى عندها ما يسميه بيتر برقر «الرابطة الدينيّة الجديدة» باعتبار الطائفة الشكل الذي يظهر نتيجة التأثير المباشر للدين. وقد وسّع عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Weber (Weber) من مفهوم الطائفيّة لتشمل عنده الجوانب الفكريّة معتبراً الطائفة هي مجموعة من المؤمنين بمبادئ معينة تقوم بينها رابطة عضوية اختيارية أو تعاقدية. أمّا الفيلسوف الألماني فريديريك أنجلز (Engels) فقد فرّق بين الطائفية الدينيّة والطائفيّة السياسية، معتبراً أنّ الأولى هي حركة احتجاجية من المحرومين اقتصادياً، أمّا الثانية فهي الشكل الحديث للطائفية. المحرومين اقتصادياً، أمّا الثانية فهي الشكل الحديث للطائفية.

ب. الحالة العراقية: تتميّز الحالة العراقية بتصاعد التوتّر الطائفيّ فيها وتطوّر منسوب العنف الطائفي الذي يهدّد الدولة في أصل وجودها. ولهذه الأزمة الطائفيّة أسباب فاقمت منها وجعلتها خطراً حقيقيّاً يجدر الانتباه إلى مساوئه. فالعراق ينقسم طائفيّاً إلى ثلاث مجموعات كبيرة 12 هي:

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

⁷⁻ انظر لمزيد من التوسّع: د. فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996

⁸⁻ Dorraj, Manochehr,, The political sociology of sect & Sectarianism in Iranian politics (1960-1979), Journal of third world studies, Vol.23. 2006.

⁹⁻ Berger, peter L, Sectarianism & religious sociation, The American Journal of Sociology, Vol.64, 1958.

¹⁰⁻ Max weber, Sociologie des religions (choix de textes et traduction par Jean-Pierre Grossein), Gallimard,1996.

¹¹⁻ Friedrich Engels, Ludwig Feuerbach et la fin de la philosophie classique allemande, classique du marxisme, star books, 2013.

¹²⁻ وإضافة إلى ذلك يوجد في العراق أقليات طائفيّة أخرى مثل التركمان والشبك والأشوربين.



- الشيعة: ويوجد أغلبهم في الجنوب العراقي، وهم يشكّلون الغالبية من سكان هذا البلد حيث تقدر نسبتهم ما بين (60 - إلى 65) بالمائة من سكان العراق، أغلبهم من العرب ثمّ التركمان والأكراد، و»شيعة العراق» مجموعة طائفيّة عانت تاريخياً من الاضطهاد والقمع منذ ظهور هم في النجف وكربلاء وما يُعرف تاريخياً بالعتبات المقدّسة التي دفن فيها أئمة هذا المذهب. أمّا في العصر الراهن فقد عاشت هذه الطائفة بعد انتفاضتها الشهيرة التي تلت حرب الخليج الأولى (1991) معاناة وتضييقاً من نظام صدّام حسين.

- السنّة: استفادوا من انتمائهم إلى مذهب الأغلبيّة في الإمبراطورية الإسلاميّة وحكموا العراق على امتداد فترات طويلة وواجهوا المتمرّدين والمختلفين معهم طائفيّاً دون هوادة، ومثّلوا عنصر توازن في هذا المجتمع لأنّهم لم يلتزموا يوماً بهويّة طائفيّة صريحة، ورفضوا الطائفيّة على امتداد تاريخ حكمهم الطويل.

- الأكراد: ينتمي أغلبهم إلى شمال العراق (كردستان العراق) ويطالبون دائماً بالاستقلال وتحقيق هويّتهم القوميّة التي يشتركون فيها مع أكراد سوريا وأكراد تركيا في المثلّث الكرديّ الشهير.

و لا يعزب عنّا أنّ لتفاقم أزمة العنف الطائفي في العراق بعد 2003 وانتشاره في كلّ المقاطعات العراقية أسباب متعدّدة، نذكر منها تاريخية الفكر الطائفي في العراق، إذ يستند هذا الفكر إلى موروث تاريخي دموي يقوم على أساس صراع مفترض حول أحقية تولي الخلافة بعد وفاة النبيّ، ويُؤججه أصحاب المصالح من المتصارعين لأسباب تتعلق بمصالحهم السياسية والاقتصادية. وقد نتج عن الصراع السنيّ الشيعيّ في العراق على امتداد تاريخه الطويل مخزون عميق من الكراهيّة والتباعد والحقد الدفين.

كان لتسارع التغيّرات السياسية دور مهم في تأجيج الطائفيّة، فقد نتجت عن مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق منذ سقوط بغداد سنة 2003 تحولات سياسية تجلّت في تغيّرات طائفية دينيّة عرقيّة ابتدأت بتشكيل ما يُعرف به «مجلس الحكم» الذي توزع أعضاؤه على أساس مذهبيّ بين سنّة وشيعة، وعرقيّ بين عرب وأكراد وتركمان وآشوريين. ثمّ تواصلت مع تشكيل حكومة مؤقتة تمّ توزيع المناصب فيها على أساس طائفي كذلك، وتوفرت من خلالها بيئة ملائمة لانتشار الأحزاب والحركات الدينية ذات التوجهات الطائفية الأحادية في ظل ظروف الفوضى التي خلّفها الاحتلال الأمريكي وغضّ عنها الطرف متعمّداً. فتمكّنت هذه الأحزاب والحركات الدينيّة والعرقيّة من كسب تأييد العديد من المواطنين على حساب الحركات والتيارات ذات التوجه الوطني.

وقد ساهم في تأجيج هذا النوع من العنف تدهور المستوى الفكري للكثير من الفئات في المجتمع العراقي. فقد أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة التي عاشها المواطن العراقي لعقود طويلة في ظل حروب كثيرة منذ ثمانينات القرن الماضي إلى ترك فئات واسعة من هذا المجتمع منشغلة بهموم



الحياة لييسر بعد ذلك وقوعها أسيرة الفكر الطائفي ومشاريع الزعامات الطائفيّة التي تستخدمها الأحزاب أو الحركات الدينية والعرقيّة.

وقد ساهم تعرّض بعض الفئات في العراق إلى الإقصاء والتهميش وتطبيق قوانين «طائفيّة» جائرة عليها في تذكية روح الطائفيّة، فتزايد السخط الشعبي وظهرت الاحتجاجات والمظاهرات في عدد من محافظات وسط العراق وشماله مطالبة بإنهاء التهميش والظلم الواقع عليها. ولعلّ ما زاد الطين بلّة أنّ هذه المظاهرات قوبلت بالقمع والعنف، وتمّ إخمادها بقوة السلاح، وهو ما أجّج احتقاناً بين مختلف الطوائف.

ولا يتسنى لنا الإغضاء عن دموية الخلافات السياسية بين مختلف الفرقاء في هذه المرحلة، فقد ارتبط مسار العملية السياسية في العراق بمستوى العنف الطائفي، فكلّما زادت الخلافات السياسية بين أهل السياسية والأحزاب والحركات السياسية ارتفعت وتيرة العنف الطائفي، لارتباط العديد من الأحزاب السياسية بالمليشيات الطائفية، إذ يوظّف العنف وسيلة لتحقيق المصالح السياسية، والاستمرار في استغلال الخطاب الطائفي لشحن الأتباع وإثارة الكراهية والبغضاء ضد بقيّة الملل والنحل. إضافة إلى ترهّل سلطة الدولة العراقيّة التي باتت عاجزة بعد عام 2003 عن فرض سيطرتها على الأمور، فهي لم تستطع فرض سيادتها أو استخدام القوة لمواجهة المليشيات والجماعات الطائفية والإرهابية التي تقود أزمة العنف في العراق والقضاء عليها. وتكشف ممارسات الأجهزة الأمنية والقضائية في العراق عن مدى طائفية هذه المؤسسات من خلال ممارسة الاعتقال العشوائي، وانتزاع الاعترافات بالتعذيب والسجن دون تهم أو أوامر قضائية، وهو حال لطالما كشفته تقارير الأمم المتحدة وبتوثيق دقيق.

وقد كان لتطوّر الإعلام الطائفي التابع لمختلف الطوائف والجماعات السياسية وانتشار الفتاوى الدينيّة دور هما في استعار نار الفتنة أيضاً وتحريك الشارع طائفيّاً، وغالباً ما يزيد من التوترات التي تصاحبها وتتبعها عمليات عنف متبادلة بين مختلف التيّارات والطوائف. أمّا الفتاوى الدينية ذات الصبغة الطائفية فهي سمة ميّزت مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق وما بعدها. وقد تنوعت هذه الفتاوى بين استباحة دماء أبناء الطوائف الأخرى، واستحلال أموالهم، وتحريم التعامل معهم اجتماعيّاً واقتصاديّاً وغير ذلك. وصارت الفتاوى الدينية التي تُطلقها الزعامات والمراجع الدينية قطب الرحى في الأزمة الطائفيّة العراقيّة.

هذا إضافة إلى التدخلات الإقليمية المؤثّرة في مشهد الصراع، إذ يُعدّ التدخل الإقليمي في الشؤون العراقية عنصراً أساسياً في الاختلافات الطائفيّة العراقية، فإيران مثلاً هي الداعم الأوّل للأحزاب والجماعات والمليشيات المسلّحة المرتبطة بها أيديولوجيّاً وهي الفاعل الأبرز في أحداث العنف، فقد اتّهمت إيران بارتكاب مجازر جماعية في العديد من المناطق ذات الاختلاط السكاني، مثلما اتُهمت دول خليجية بدعم الجماعات المسلّحة التي تستخدم العنف في الساحة العراقية، الأمر الذي يبرز التدخلات الإقليمية في دعم المتطرفين من الشيعة والسنّة، وهو ما ساهم في استمرار تنامي أزمة العنف الطائفي في العراق.



ولا مرية في أنّ هذه الأسباب وغيرها قد أدّت إلى انتشار العنف الطائفي في العراق وتغوّل الطائفيّة وتوسّعها، فكيف ذلك؟

3 ـ تغوّل الطائفيّة في العراق:

أ. العنف الطائفي: تطوّر العنف الطائفي تطوّراً ملحوظاً في العراق بعد انفجار الأزمة الطائفيّة في عراق ما بعد سقوط حزب البعث. وقد مثّلت السّنتان 2006 و 2007 جذوة هذا العنف وانتشاره عن طريق أشكال مختلفة من التفجيرات الانتحاريّة وعمليات القتل الجماعيّ التي استهدفت تجمعات سكنية أو مدنيّة عامة مثل الأسواق والأحياء السكنية المدنيّة في مناطق ذات غالبيّة سنيّة أو شيعيّة أو كرديّة بهدف الانتقام أو التصفية الطائفية بناء على تعصّب إيديولوجيّ مقيت. وفي ظلّ ضعف السلطة المركزيّة وفوضى ما بعد احتلال العراق انتشر القتل على الهويّة وعمليات التفجير الانتحاريّة بين السنّة والشيعة، وأسهمت الميلشيات المسلّحة السنيّة والشيعيّة والكرديّة في استعار هذه الأزمة ودمويتها. من أهمّ الميليشيات والتنظيمات المتّهمة بتأجيج نار الفتنة الطائفيّة والمشاركة في تغوّل ظاهرة الطائفيّة نذكر من الميليشيات الشيعيّة:

- التيّار الصدري وجيش المهدي، ويرأسهما مقتدى الصدر، ويشكل أنصاره أعداداً كبيرة جداً في مدن جنوب ووسط العراق أبرزها مدينة الصدر في بغداد.

- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ويتألّف من فيلق أنصار بدر الذي تأسّس من العراقيين في الداخل غير المنتمين أصلاً إلى فيلق بدر أثناء تواجده في إيران، وهناك أيضاً عدد من المنظمات الشيعية المرتبطة بشكل أو بآخر بالمجلس الأعلى، منها القواعد الإسلامية ومنظمة 15 شعبان وحركة حزب الله والنخب الإسلامية وحركة بقية الله.

- عصائب أهل الحق، وهو تنظيم عسكري ومدني يقوده قيس الخزعلي انشق عن التيّار الصدري الذي يرأسه مقتدى الصدر، واتّهمه الصدر بتنفيذ أعمال عنف طائفية وقتل السنّة في العراق، وقد بيّن مقتدى الصدر تورّط «العصائب» في أعمال العنف والقتل الجماعي أعقاب تفجير ضريح العسكريين في 2006، وقد عبّر قادته عن رغبتهم في الدخول في العملية السياسية سنة 2012.

ومن الميليشيات الكردية نذكر:

- قوة البشمركة، وهي القوة المشتركة للحزبين الكرديين شمال البلاد.

ومن الميليشيات السنيّة المسلّحة:



- قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين: بدأت عملها باسم «جماعة التوحيد والجهاد» بزعامة الأردني «أبو مصعب الزرقاوي»، وباشرت عملياتها منذ سقوط نظام صدّام حسين، وعندها أعلن الزرقاوي تحالفه مع أسامة بن لادن، لينصبه الأخير زعيماً لتنظيم «القاعدة» في العراق.

- دولة العراق الإسلاميّة: وقد تشكّلت من عدد من الجماعات الأخرى المتحالفة التي تورطت بأعمال عنف وقتل رهيبة في مناطق مختلفة من العراق سواء كانت سنية قريبة أو موالية للحكومة العراقية الجديدة والقوات الأمريكية أم شيعية، لاعتقادهم بأنها طائفة خارجة من الإسلام، ومن أتباعها تشكلت الحكومات العراقية الجديدة وقواتها الموالية للقوات الأمريكية، ولما تورطت به هذه الطائفة من استهداف لأبناء السنة ومساجدهم في العراق. وينسب إلى تنظيم دولة العراق العديد من التفجيرات العنيفة والأعمال الانتحارية في بغداد ومحافظات أخرى من أبرزها مجزرة سيّدة النجاة وكارثة جسر الأئمة.

- جيش أنصار السنّة، وينشط في شمال البلاد، وكان مسؤولاً عن تفجيرات مقار الاتّحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديموقراطي الكردستاني في أربيل، وأعلن عن تأسيسه في 20 أيلول (سبتمبر) عام 2003، بقيادة الحسن بن محمود، وهي مجموعات كردية سلفية وهابية كانت تُسمى سابقاً (أنصار الإسلام)، قاتلت من تصفهم بالمنافقين من الأكراد في إشارة إلى الحزبيين والقوميين الأكراد الذين سعوا إلى انفصال الأكراد عن الحكومات المركزية العراقية التي كانت تسعى لإقامة دولة ديمقر اطية مستقلة.

ب. الانتقام والموروث التاريخي: لقد أسهم الموروث التاريخي الدموي بين هذه الطوائف في جعل العنف الطائفي الذي جد بين 2006-2007 عملية انتقام وتشف واستعادة لذكريات الماضي الدموي الذي عبد عانت منه الطوائف في العراق. فمن الأمثلة التاريخية الشهيرة ما يرويه محمد بن أحمد الذهبي أبو عبد الله شمس الدين في كتابه «تاريخ الإسلام» 13 عن واقعة استباحة الكرخ (654 هـ) التي أمر بها الخليفة المستعصم العبّاسي: «والسبب في هذه الواقعة أنّ شاباً من إحدى محلات بغداد السُّنية قُتل وأشيع أنّ قاتله كان شيعياً من أهل الكرخ فذهب جمع من خدم الخليفة إليه وقدّموا تقريراً مُبالغاً فيه حول الحادث و (أطنبوا في ذمّ أهل الكرث خ). فقد ذُكِر أنّ المحيطين بالمستعصم (عرَّفوه وعظّموا ذلك ونسبوا إلى أهل الكرث كلَّ فساد، فأمرَ بردعهم؛ فركب الجند إليهم وتبعهم العوام ونهبوا محلة الكرث وأحرقوا عدة مواضع وسبوا كثيراً من النساء والعلويات الخفورات وسفكوا الدماء وعملوا كلَّ منكر. وكان الجند والعوام يتغلّبون على مَن قد نَهَبَ شيئاً في خلوب الحالُ في ذلك، فخوطب الخليفة في أمر هم، فأمرَ بالكفً عنهم ونوديَ بالأمان». 14 وتروي كتب التاريخ أنّ مؤيّد الدين بن العلقمي الشيعي وزير الخليفة العباسي المستعصم، ربّب مع القائد وتروي كتب التاريخ أنّ مؤيّد الدين بن العلقمي الشيعي وزير الخليفة العباسي المستعصم، ربّب مع القائد المغولي هو لاكو قتل الخليفة واحتلال بغداد انتقاماً من حادثة استباحة الكرخ.

¹³⁻ محمد بن أحمد الذهبي أبو عبد الله شمس الدين: تاريخ الإسلام، تحقيق عمر التدمري، دار الكتاب العربي، 1990

¹⁴⁻ المرجع نفسه، مجلّد 23، ص 48



لذلك لا نعجب أن تتضخّم دائرة العنف في العصر الراهن متى وجدت إلى ذلك سبيلاً، وأن توظّف كلّ طائفة أقصى إمكاناتها في الانتقام من الطرف الآخر، وهو ما نلاحظه في استخدام الميليشيات والحركات المسلّحة الطائفية وسائل عنف مُتعدّدة في مواجهتها للطوائف الأخرى، من أهمّها الهجمات المفاجئة التي تقوم بها الفرق المسلّحة ضد جماعات أو أفراد أو تجمعات سكانية من طائفة أخرى. وتفجير السيارات المفخّخة والعبوات الناسفة في الأماكن السكنية والأسواق التي يغلب على أهلها الطابع الديني أو العرقي الواحد. إضافة إلى عمليات الخطف والاحتجاز والتعذيب والقتل وأخذ الفدية من قبل فرق الموت، وغالباً ما تُقتل الضحية بعد أخذ الفدية، واتسمت هذه العمليات بأنها ذات بعد طائفي. ولا تتوانى هذه الفرق عن توظيف عمليات الإعدام الجماعية، وهذه الظاهرة اتهمت بها أجهزة أمنية حكومية، وهي تطول السجناء من السنّة وينفذها أشخاص يرتدون الزي الرسمي للأجهزة الأمنية الحكومية. هذا إضافة إلى إجبار العائلات على ترك مناز لها تحت ضغط التهديد بالقتل، وترك المناطق ذات الطبيعة المذهبيّة المختلفة، ويتمّ تهجير المكوّن الأقل في هذه المنطقة أو تلك.

لقد أسست هذه المظاهر للمواطنة الطائفية، فصار المواطن في العراق لا يستمد قوّته ومكانته الاجتماعية وسلطته إلا من خلال طائفته، بها يُعرف ومن خلالها يفتك حقوقه ويؤسس لهويّته في دولة تلتجئ هي الأخرى إلى الطائفيّة حتى تبقى قائمة، فكيف ذلك؟

4 ـ كارثة «المواطنة الطائفيّة» في العراق:

أ. أشكالها ومظاهرها: إنّ الجمع بين «المواطنة» و»الطائفية» له معانٍ ودلالات مختلفة، فالمواطن في العراق لا يستطيع أن يكون مواطناً فقط في ظلّ دولة غير قادرة على حمايته أو توفير الحدّ الأدنى من مقوّمات الأمان والكرامة له، لذلك يلتجئ إلى الطائفة دعامة وأماناً رغبة منه في مزيد من الحماية وتوفير الاطمئنان. وبذلك توفّر الطائفة غطاء إضافيًا للمواطن وتُكسب مواطنته أهليّة وثقة. بيد أنّ ما تمّ إنجازه في العراق هو الانتقال من الطائفة إلى الطائفيّة باعتبارها نهجاً في الممارسة السياسيّة يبرّر استغلال الوضع الخاص بالطائفة استغلالاً سياسياً واستثمار حجمها الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحقيق أهداف سياسية من أولوياتها الإمساك بالسلطة، وهذا ما نلاحظه في جملة من «الإنجازات» الطائفيّة التي حدثت بعد 2003.

- مأسسة الطائفية: في 2003/7/13 أعلن بول بريمر السفير الأمريكي في العراق عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي الذي يمثل أوّل مؤسسة تشريعية تنفيذية عراقية بعد سقوط نظام صدّام حسين، وهذا المجلس يستمد شرعيته من الفقرة التاسعة من القرار 1483 الصادر عن مجلس الأمن الدولي التي تنصّ على: «قيام



شعب العراق، بمساعدة السلطة [سلطة الاحتلال] وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين إدارة مؤقتة عراقية بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون، إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة تمثيلية معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة 15%.

ويبدو أنّ هذا المجلس الانتقاليّ هو اللبنة الأولى في مأسسة الطائفيّة في العراق واقتسام السلطة بين القوى الطائفيّة المتصارعة (الشيعة والأكراد والسنّة...) برعاية أمريكيّة ومباركة دوليّة، إذ تمّ تقسيمه على أساس طائفي فشكّل عدد الشيعة 14 عضواً (%56) وعدد السنّة 5 أعضاء (%20) وعدد الأكراد 5 أعضاء (%20). أمّا إذا نظرنا إلى تقسيم المجلس من زاوية عرقيّة فسنجد أنّ عدد العرب 18 عضواً (%72) والأكراد 5 أعضاء (%20) ولكل من التركمان والأشوريين عضو واحد (%4).

وفي سنة 2005 اتفقت الطوائف السياسية على أن يكون منصب رئيس الجمهورية للأكراد ومنصب النائب يتقاسمه السنّة والشيعة، ومنصب رئيس الوزراء للشيعة العرب ومنصب نائبه مناصفة بين السنّة والأكراد، ومنصب رئيس البرلمان للعرب السنّة ومنصب نائبه يتقاسمه الأكراد والشيعة العرب.

ونتيجة لذلك تأسست الدولة على أسس طائفية صريحة، وإن كانت غير معلنة، ولكنّ ثمارها بدأت تهلّ منذ أن بدأ اقتسام الغنائم بعد مجلس الحكم الانتقاليّ من خلال بقيّة مؤسّسات الدولة أي الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان). ويبدو أنّ التوزيع المعتمد في ما سمّاه السفير الأمريكيّ بول بريمر الديمقراطيّة التوافقيّة اعتمد على الطوائف الموجودة في المجتمع العراقيّ والأحزاب الطائفيّة المذهبيّة أو الإثنيّة معتبراً إياها أصل الوجود العراقيّ أو من هنا ترسّخت الكارثة الطائفيّة، فالنائب في البرلمان العراقيّ لم يعد بهذا المعنى التوافقي نائباً للشعب العراقيّ بل صار نائباً لطائفيّة وعشيرته ومذهبه الذي لا يدافع إلا عنه، والقوانين التي ستصدر عن البرلمان ستكون قوانين طائفيّة بالضرورة، والخلافات التي ستحدث تحت قبّته سيكون محرّكها المصالح الطائفيّة لا مصلحة الوطن.

- القوانين والتشريعات الطانفية: وقد حدث هذا الإشكال فعلاً في مجلس النواب العراقي سنة 2008 عندما عطّلت الكتل البرلمانيّة قوانين مهمّة وتشريعات رئيسيّة بسبب اختلافات بين الكتل السياسيّة، حيث عطّلت الكتلة الكرديّة الموازنة، وعطّلت كتلة التحالف الوطني الشيعيّة قانون العفو العام، وعطّلت جبهة التوافق السنيّة قانون المحافظات، ولم يتمّ إقرار هذه القوانين الضروريّة إلا بعد عقد صفقات غير مُعلنة بين هذه الكتل. 17 وكذلك الأمر مع قانون الأحوال التشريعيّة الشهير بقانون الشخصيّة الجعفريّ الذي عدّه النقّاد

¹⁵⁻ انظر نصّ القرار الذي اعتمده مجلس الأمن لإنهاء العقوبات على العراق:

 $http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1483_cle01784e.pdf$

¹⁶⁻ ياسين محمد سعد: إشكالية الديمقر اطيّة التوافقيّة وانعكاساتها على التجربة العراقيّة، مجلة مركز المستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العراق، 2009، ص ص 82-59

¹⁷⁻ انظر: وليد سالم محمد مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمّة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 1015، ص 382



عودة مقنّنة للطائفيّة لا سيما أنّه يكرّس المنوال الشيعيّ في الزواج خارج المحاكم والزواج من القاصرات. ¹⁸ وقد اعتبر العديد من المنظّمات المدنيّة الدوليّة والعراقيّة أنّ هذا القانون يغذّي الطائفيّة ¹⁹ وينصر أعراف طائفة على أخرى، لا سيما أنّ مضمونه يتعارض مع المادة 14 من الدستور العراقي ومع الاتّفاقات الدوليّة المتعلّقة بالمرأة والطفل. ²⁰

فمن أمثلة البنود التي تشرع للفتنة الطائفية في هذا القانون أمر تحريم الزواج من غير المسلمة، فقد نصّت الجملة الثانية من المادة (63) من المشروع على أنه: (لا يصح نكاح المسلم دائماً من غير المسلمة مطلقاً...). وهذا يعني أنّ الزوج وفق القانون الجعفري عند تشريع هذا المشروع، يجب عليه أن يطلق زوجته المسيحية أو الصابئية وإلا دخل في دائرة الحرام. وهذا النص مُخالف لأحكام المادة السابعة عشرة من قانون الأحوال الشخصية القديم (1959) الذي ينصّ على أنّه: (يصح للمسلم أن يتزوج كتابيّة). والمفارقة في هذه المادة أنّها حرّمت الزواج الدائم ولم تحرم الزواج المؤقّت (أو زواج المتعة)، هذا فضلاً عن أنّ هذا النص يُخالف أحكام الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها العراق وأصبحت جزءاً من نسيجه التشريعي.

ب. من مخاطر المواطنة الطائفية: قد لا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ تسبيس جهاز الدولة 2 وجعله في خدمة الطائفة أو المذهب أو صاحب السلطة السياسية وجماعته من شأنه أن يضعف هذا الجهاز ويجعله قاصراً عن أداء وظائفه، ضعيفاً لا سلطة له إلا من خلال الطائفة التي يخدمها. والعكس صحيح كذلك، فانشغال المسؤولين السياسيين والبرلمانيين بتحقيق أهداف الطائفة التي ينتمون إليها وخدمة مصالحها ومبادئها، يجعلهم لا يرون إلا ما ترى الطائفة ولا يسمعون إلا ما تسمع، وهو ما يُسهم في إضعاف الدولة وكسرها من خلال تحويل البرامج التي ينبغي أن تكون لصالح الوطن إلى برامج صراع بين المذاهب والطوائف والإثنيات لضمان المصالح الطائفية قبل مصلحة الوطن، بل تعلو أحياناً هذه المصالح على مصلحة الوطن. وممّا يسهم في انكسار الوطن جعل العمليات السياسية مجرّد صفقات آنية مرحلية لا همّ لها إلا مصلحة الطائفة وتحويل المجاميع السياسية إلى قوى متنازعة وغير قابلة للتوحّد مادامت ترتدي لباس الطائفية.

¹⁸⁻ تقضي المادة 16 من مشروع القانون، بأنّ "البلوغ بمعنى إكمال 9 سنوات هلالية، حسب التقويم الهجري بالنسبة إلى الإناث، وإكمال 15 سنة هلالية عند الذكور، أو تحقق إحدى العلامات البدنية المعتمدة لدى فقهاء المسلمين في إثبات البلوغ عند الذكور".

¹⁹⁻ قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "من شأن تبني القانون الجعفري أن يمثل خطوة كارثية وتمبيزية فيما يتعلق بسيدات العراق وفتياته، فهذا القانون الخاص بالأحوال الشخصية لن يعمل إلا على تكريس انقسامات العراق بينما تزعم الحكومة تأييد الحقوق المتساوية للجميع.«

لمزيد من التوسّع انظر تقرير هيومن رايتس ووتش حول قانون الشخصيّة الجعفري:

https://www.hrw.org/ar/news/2014/03/11/252967

²⁰⁻ من عجيب هذا القانون المادة 154: إذا طلقت المرأة من زوجها وجب عليها الاعتداد فترة معينة، ولا يصح لها الزواج من غيره قبل انقضائها، وتستثنى من وجوب الاعتداد المرأة التي لم يدخل بها زوجها، واليائسة التي انقطع دم الحيض عنها والصغيرة التي لم تكمل التاسعة من عمرها وإن دخل بها الزوج، بينما القانون النافذ يعتبر هذا الأمر جريمة لأنها طفلة تعرضت للاغتصاب ويحاسب عليها والدها الذي قبل بذلك.

²¹⁻ أو جعله جهازاً طائفيّاً بلغة أدقّ وأوضح.



إنّ خطر عدم توحد القوى السياسيّة على المدى البعيد قد يُنذر بانقسام العراق إلى أقاليم وفيدر اليات على أساس طائفيّ، وهذا ما قد ينهي العراق الموحد إلى الأبد، ويكفي التذكير بأنّ فكرة الفيدر اليات لها دعوات قديمة من الأكراد الذين طالبوا بها حلاً لأزمتهم إضافة إلى قبول الشيعة العرب بهذه الفكرة واعتبارها حلاً للتعايش السلمي في العراق وتوفير التنمية في الجنوب العراقي الشيعي المهمّش في تقدير هم.

حاصل القول إنّ خطر الطائفيّة بدأ يتجسّد على أرض الواقع من خلال فكرة الأقاليم الفيدراليّة، وما كان يطرح في 2003 سرّاً وبين أفكار كثيرة صار اليوم مطلباً إعلامياً عاجلاً وحلاً سحريّاً لإنهاء الاقتتال والتناحر وأصبح مطلباً دستوريّاً مستحقّاً. فما كان مستحيلاً في السابق صار مُمكناً ومطروحاً في العصر الراهن، لذلك لا عجب أن نستذكر في نهاية هذه القراءة حادثة تتنبّأ بهذا المستحيل يرويها الصحفي الأمريكي توماس فريدمان (Thomas Friedman) عن الرئيس اللبناني كميل شمعون، يقول فريدمان: «عندما اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان، طلبت قيادات لبنانية 22 من كميل شمعون إبداء رأيه في فكرة تقسيم لبنان، وذلك لإنشاء دولة مسيحية، فلم ترق لشمعون هذه الفكرة وقال لمحدثيه: «اسمعوا... لبنان لا يتقسم إلا إذا تقسّم العراق، فإذا شاهدتم العراق يتقسم، فهذا يعني بداية مرحلة الدويلات الطائفية والعرقية في المنطقة، وليس في لبنان فقط²².»

إنّ هذا الرأي الذي أبداه شمعون قبل نحو ربع قرن يحيلنا الآن تلقائياً على ما يحدث في العراق، باعتبار أحواله مقياساً - وفق تقديرات شمعون- ووحدته الوطنية معياراً لثبات وبقاء الجغرافية السياسية الراهنة في المنطقة على أوضاعها، وفي المقابل، تصبح بوادر رياح التقسيم في بلاد الرافدين نذير شؤم، وبداية لرسم خرائط سياسية جديدة في المنطقة.

على سبيل الخاتمة

بحثنا في هذا العمل مفهوم المواطنة الطائفيّة التي صارت قدر العراقيّ بعد أن تطلّع عهوداً إلى المواطنة الحقّ كما عرفتها الديمقر اطيات العريقة. وقد قادنا البحث في مخاطر الطائفيّة في العراق بعد 2003 إلى الانتباه لهذا المفهوم الذي كرّسه الواقع المرير وترديّ الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في العراق وتزايد التناحر الطائفي الذي بلغ أوجه في 2006-2007، ويبدو أنّ المحرّك الأساسيّ لهذا العنف هو الصراعات السياسيّة ومنطق الغنيمة الذي حرّك كلّ القوى السياسيّة منذ 2003 بتخطيط أمريكيّ دقيق. فبعد سقوط بغداد قامت سلطة الائتلاف الموحدة في 12 يوليو/ تموز 2003 بقيادة الحاكم المدني الأميركي بول

²²⁻ هذه القيادات من قادة الميليشيا المسيحية التي كانت في نزاع عسكري مع المنظّمات الفلسطينية، عندما كانت هذه الميليشيات المسيحيّة تتمترس في لبنان من أجل إنشاء جبهة مع إسرائيل.

²³⁻ صحيفة العرب اليوم في2011/12/23، التلويح بوباء التقسيم في المنطقة وأخطاره، توماس فريدمان: /http://alkashif.org html/10/02/4/147.pdf



بريمر بتأسيس مجلس للحكم مكون من 26 عضواً على أساس طائفي وإثني، 14 عضواً شيعياً، 5 سنة، 5 أكراد، وواحد مسيحي، وواحد تركماني، على أن يحكم كل منهم شهراً كاملاً حسب الترتيب الأبجدي. واستمر التوزيع الطائفي والإثني مع الحكومة العراقية المؤقتة التي جاءت في 28 يونيو/ حزيران 2004، حيث اختير لرئاستها الشيعي إياد علاوي والكردي برهم صالح نائباً له. واختير لرئاسة الجمهورية السني غازي عجيل الياور، وكان الشيعي إبراهيم الجعفري والكردي روش نوري شاويس نائبين له، وقد انسحب هذا التوزيع أيضاً على بقية الوزارات.

ورغم إقامة الانتخابات لاحقاً ولمرتين بقي التقسيم الطائفي أيضاً سارياً، فالانتخابات الأولى المؤقتة (30 يناير/كانون الثاني 2005) جاءت بحاجم الحسني السني رئيساً للبرلمان، أمّا نائباه فكانا الشيعي حسين الشهر ستاني والكردي عارف طيفور.

واختير الكردي جلال طالباني رئيساً للعراق مع غازي مشعل عجيل الياور السني، وعادل عبد المهدي الشيعي نائبين له. واختير إبراهيم الجعفري الشيعي رئيساً للحكومة العراقية الانتقالية، والشيعي أحمد الجلبي والكردي روز نوري شاويس والسني عبد مطلك الجبوري نواباً له.

وبعد الانتخابات الثانية (15 ديسمبر/كانون الأول 2005) ورغم أنها جاءت بعد إقرار الدستور الدائم، فقد بقيت الوضعيّة على ما كانت عليه أثناء الاحتلال الأمريكي، إذ ترأس الحكومة الشيعي نوري المالكي، وعُيّن له نائبان وهُما الكردي برهم صالح والسني سلام الزوبعي، وبقي الطالباني على رئاسة الجمهورية وله نائبان السني طارق الهاشمي والشيعي عادل عبد المهدي. وفي كل انتخابات نظمت بعد ذلك ورزعت المقاعد الوزارية وفق التوافق الإثني والطائفي.

وفي ظلّ هذا المنحى السياسيّ الطائفيّ صار المواطن العراقيّ لا يستطيع أن يكون مواطناً فقط في ظلّ سياسيين يتقاسمون السلطة مذهبيّاً وإثنيّاً، وفي حمى دولة غير قادرة على حمايته أو توفير الحدّ الأدنى من مقوّمات الأمان والكرامة له. لذلك يلتجئ إلى طائفته دعامة وأماناً طمعاً منه في مزيد من الحماية وتوفير الاطمئنان حتى توفّر الطائفة له غطاء إضافيّاً وتُكسب مواطنته أهليّة وثقة. ولكنّ ذلك لم ينله غير المهانة والتجويع والانكسار، ولم يحصد من الطائفيّة غير الصراعات والدماء والتفجيرات الغادرة والقتل على الهويّة في وطن فقد الهويّة.



المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- ـ برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، طبعة 3، 2012
- عبد الخالق حسين، الطائفيّة السياسيّة ومشكلة الحكم في العراق، دار ميز وبوتاميا ومكتبة عدنان، ط1، بغداد، 2011
 - ـ فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996
 - محمد محفوظ، ضد الطائفيّة، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 2009
 - محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2012
 - ـ محمد بن أحمد الذهبي أبو عبد الله شمس الدين: تاريخ الإسلام، تحقيق عمر التدمري، دار الكتاب العربيّ، 1990
- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمّة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 1015
- ـ ياسين محمد سعد: إشكالية الديمقراطيّة التوافقيّة وانعكاساتها على التجربة العراقيّة، مجلة مركز المستنصريّة للدراسات العربيّة والدوليّة، العراق، 2009، ص ص 59-82

المراجع الأجنبية:

- Berger, peter L, Sectarianism & religious sociation, The American Journal of Sociology, Vol.64, 1958.
- Dorraj, Manochehr, , The political sociology of sect & Sectarianism in Iranian politics (1960-1979) , Journal of third world studies, Vol.23.2006.
- Friedrich Engels, Ludwig Feuerbach et la fin de la philosophie classique allemande, classique du marxisme, star books,2013.
- Max weber, Sociologie des religions (choix de textes et traduction par Jean-Pierre Grossein), Gallimard,1996.

MominounWithoutBorders

Mominoun You

@ Mominoun_sm

مهم المسلم المس

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الماتف : 212 537 77 99 54

الفاكس : 27 88 27 73 537 +212

info@mominoun.com

www.mominoun.com